

المحاضرة رقم 14 في مقياس "المنهجية"

المحور السادس: الاقترابات. الاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بعد اكتشافها وتحديدتها، وذلك بقصد تفسيرها، بالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان المدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي، وإذا كان العامل أو المتغير قانونياً كان الاقتراب قانونياً. وتتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن معالجة الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها.

أولاً: الاقتراب القانوني. يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها. وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط، ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق، والواجبات، والالزام، والمسؤولية.... وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقيات من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها وكيفية التصديق عليها وتجديدها وتفسيرها. وزيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب في التمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق الأمر بالقانون الداخلي أو القانون الدولي.

ويستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديد الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونياً في العملية الانتخابية، وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك

في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية من عدمه.

رغم المزايا التي يقدمها الاقتراب القانوني إلا انه يظل قاصرا على الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلا عن أنه يركز على الأطر الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية على الرغم من انها قد تكون أكثر تأثيرا. كما ان المدخل القانوني يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية فقط.

ثانيا: الاقتراب النسقي (النظمي). استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم" التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون" في إدخال اقتراب تحليل النظم إلى حقل الدراسات السياسية، ثم تبعه آخرون من أمثال كارل دويتش وغابريال الموند. وقد عمل استون على تطوير هذا الاقتراب من عبر مجموعة من المؤلفات كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتابه "النظام السياسي"، وكذا كتاب "تحليل النظم السياسية" الذي نشره في عام 1965، والذي كان أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته وكذا المفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر استون إلى الحياة السياسية على انها نظام (نسق) موجود في بيئة يتفاعل معها اخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات. وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئته الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

لقد شبه استون السلوك السياسي وناظره بالعمليات الوظيفية للكائن الحي كما فعل برسونز في علم الاجتماع. فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننعته بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. وقد بنى استون تحليله على مجموعة من الفروض التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم:

1- مفهوم النظام: اعتبره استون بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغيير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله "تحليليا" عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها، وقد اهتم استون بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغيير. والنظام السياسي عند استون هو بيان نظري واسع كامل ومرن، يتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها- هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

2- البيئة: وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. وتنقسم هذه البيئة إلى داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. يتضمن القسم الداخلي الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي رغم تفاعله معها، وتشمل: مجموعة السلوكيات والاتجاهات والأفكار التي تحدد الثقافة والاقتصاد..)، وتمثل هذه الأنساق مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة، والتي تعمل على قبولية الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البيئة، والتي تعرف بالبيئة الخارجية، وتتضمن كل الأنساق الخارجة الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية والاقتصادية والثقافية).

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي، وبما ان النسق السياسي هو نسق مفتوح فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما ان النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

3- الحدود: حتر يتمكن استون من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبيئته، وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدودا توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى.

4- المدخلات: هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجة عن النظام،

ولكنها تعمل على تبديله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت. فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية التي يعمل بها النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن ان نطلق عليه بالمخرجات. ويقسم استون المدخلات إلى مطالب وتأييد.

أ. **المطالب:** تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتختلف المطالب الآتية (الجماعات المصلحية، الأحزاب السياسية، قادة الرأي ووسائل الإعلام) من بيئة النظام السياسي من حيث قوتها وتأثيرها تبعا للجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها أيضا بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة من جهة أخرى. وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكانياته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن من النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للانحيار. والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن ان يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على انتاج المخرجات.

ب. **التأييد:** بما ان مهمة النظام السياسي هو القدرة على توجيه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق اهداف معينة، ما يعني أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة، وبدون التأييد لا يمكن ان تتحول الطلبات إلى مخرجات. كما يكتسي التأييد أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه استون الجماعة السياسية أو المجتمع السياسي.

5- **التحويل:** هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والتأييد والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي. فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية. وبالمقابل فقد أهمل استون ما يجري داخل النظام السياسي وركز بدل ذلك على المدخلات والمخرجات فحسب، وأعطى مكانة ثانوية لما يجري داخل النسق في حد ذاته.

المحاضرة رقم 15 في مقياس "المنهجية"

6- **المخرجات:** وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئته. فهي إذن وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال، وتبين المخرجات طريقة تصرف النظام السياسي إزاء بيئته، ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة بل هي حلقة وصل بين النظام وبيئته، فالمخرجات تثير البيئة، فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وبالتالي تظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس صحيح، وكل ذلك يؤثر في بقية النسق السياسي وبيئته.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانيات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات بنسب معينة سيجعل من رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، ويضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وشدتها قد ترهق النظام السياسي.

7- **التغذية الاسترجاعية:** ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل كليات تأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط اللازم لقلة الموارد. كما تفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام للمعلومات وردود الأفعال فسيجد نفسه معرضا للمخاطر (الغموض، انعدام الثقة به..). فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة يقوم من خلالها النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته، وهي معيار لتقويم مدى فاعلية النظام السياسي.

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتنفيذ التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة بيئته أيضا.

لقد اعتمد استون في تحليله لعمل النظام السياسي على مجموعة من الفروض، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الآخرين، ويمتلك قدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

2. يسعى النظام السياسي إلى تحقيق التوازن والاستقرار، وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها (قدرة الضبط)، والتي تعينه على مواجهة متطلبات البيئة.

3. للنظام مجموعة من الوظائف التي لا بد له منها لاستمراره.

4. يشبه استون النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعاً بيئياً للحياة فيه.

5. تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

6. النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها..

عمل النظام السياسي في شكله المبسط: تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصنيفتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو كلاهما تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات والتأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة.

ثالثاً: اقتراب الاتصال. تعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي ضمت أعمال الماضي فإن النظام يعجز عن الاستمرار. كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم - التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في شق كبير منها - دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار - الرشيد خصوصاً - على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناعات القرار والمجتمع المعني بالقرار المراد اتخاذه.

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات

أو الرموز أو الإشارات، فإذا كانت العملية العصبية أو الهرمونية هي عملية اتصالية، فإن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تمثل عملية اتصالية. وعلى العموم تقام العملية الاتصالية على المرتكزات التالية:

1. المرسل أو مصدر الرسالة: الذي تنطلق منه المعلومات سواء أكان فردا أو جماعة أو مؤسسة.
2. الرسالة: وتتضمن معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها، والرسالة يمكن أن تصف حدثا أو ظاهرة أو مطلباً أو مشكلة أو تأييدا أو احتجاجا....
3. القناة: وهي الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها، والقناة قد تكون لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة. وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل وفي تأثيرها.
4. المستقبل: وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

5. التغذية الراجعة: وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة ارسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فإذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي يمكننا أن نقول أن المصدر (المرسل) هو المرشح للمنصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو الصحف أو الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتغذية العكسية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح.

وتلعب الاتصالات دورا مهما في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا مهما، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بموموم الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

ويلعب الاتصال دورا مهما في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية

الاتصالية قلب أسلوب الردع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسرته غيره على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب.

وينظر مستخدمو اقتراب الاتصال إلى الأمم والحكومات على أنها أنظمة اتصال، وأنا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو المنظمة كلما نظرنا إليها ودرسناها عبر رسائلها الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وتبادلها عبر أجزائها وقنواتها المختلفة.

ويعد عالم السياسة الأمريكي "كار دويتش" أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرض أفكاره في مجموعة مؤلفات أشهرها كتابه "العصب الحكومي" و"السياسة والحكم: كيف يقرر الناس مصيرهم". ويرى دويتش أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار، ما يستدعي قراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحوّلها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية بالتغذية الاسترجاعية.

لقد اعتمد دويتش المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية، حيث يقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل المعلومات فعلى أن نتعامل مع مفهوم المعلومات.

وتعد الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملائمة مضمونها وقوتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسله والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقيمهم تكون أكثر تأثيراً وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. وبقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم، وعملية التشويه تلحق المعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الأمر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو التشويه الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك أن مستقبل الرسالة يمكن ان يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مخالفة لغرض المرسل، فتترتب على ذلك

نتائج سلبية يمكن ان تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية التشويه هاته كثيرا ما تصاحب تبادل المعلومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دورا مهما في تحليل دويتش.

المحاضرة رقم 16 في مقياس "المنهجية"

وتعني التغذية الاسترجاعية شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات، والتي بها تعدل سلوكها اللاحق، وهذه الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته -عند الضرورة- وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضافتها حالة من الحركية على نشاط النظام، وبواسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد أو الجماعات أو النظام نتائج أفعالهم حتى يصححوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تقويم، وتعليم، وتصحيح تمكن النظام من النمو وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح أو الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

المفاهيم التي استخدمها كارل دويتش: يمكن تجميع المفاهيم التي استعملها دويتش في 4 أصناف:

1- مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة، وتتضمن:

أ. نسق الاستقبال: يشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

ب. نسق الذاكرة: ويقصد بها دويتش أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية.

ت. نسق القيم: وتشير إلى مجموعة القيم التي على أساسها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

ث. نسق التنفيذ: وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

2- مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها، وتتضمن:

أ. الحمل: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الجمل على النظام كلما صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل باختصار يعني ضغوط البيئة على النظام.

ب. طاقة التحمل: وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الاستجابة لها. فكلما زاد التشويه كان على النظام أن يواجه متاعب لأن استجابته لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف زائف.

ت. الاستدعاء: يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

3- مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وتتضمن:

أ. المخرجات: وتشير إلى القرارات التي يخرجها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.
 ب. الإبطاء: وهي المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله للمعلومات (الحمل) والرد عليها. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكيفه مع البيئة والعكس صحيح.
 ت. الكسب: ويشير إلى مقدار التغير الذي يحشده النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام على الاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، فكلما كان التغير كبيراً دل ذلك على أن الكسب أيضاً كان كبيراً.

ث. التغذية الاسترجاعية: لقد أولى دويتش اهتمام كبير لهذا المفهوم، بل اعتبره الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستقبلها النظام، وهي تمثل حملاً جديداً على النظام، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

ث. 1. تغذية استرجاعية إيجابية. وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، وتتضمن رموزاً ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعو لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ث.2. تغذية استرجاعية سلبية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقا، وتتضمن دلالات ورموزا يترجمها صانع القرار على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تمثل تيارا مستمرا من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

ث.3. تغذية استرجاعية تستتبع تغير الهدف الأصلي: وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق، فيضع لنفسه هدفا جديدا، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير أن تغيير الهدف يتضمن تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبنائه.

4- مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف، وتتضمن:

1. القدرة على التعلم: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقا وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفا معيناً أو يتخذ قرارا معيناً ثم تأتية ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج أفعاله سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشدا بتلك المعلومات المحتفظ بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وإجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعة من العادات والتصورات، والترتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات المخزونة تفيده صانع القرار حينما ينشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق تعامل معه النظام.

2. التحول الذاتي: ويشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتيا في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه، وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.

3. المبادرة: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة، أي مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراريته، لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في عين اعتبارهم التغيرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى دويتش أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى مقدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية. فالمبادرة تعني مقدرة الحكومة على توقع المشاكل وسبقها فعليا من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وأبنية التخطيط والتوقع.

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشر معلومات) بأداء مهام كبيرة من شأنها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق نموها وتعقدتها ومرونتها وزيادة قدرتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال وأثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم دويتش اقتراب الاتصالات وطبقه على عملية التكامل الأوروبي. ويفيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظم السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يزودنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام ووسائل الاتصال وأنواعها ومضامين الرسائل المختلفة.